النشرة الإعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي

تقرير يومي من مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي

الناشر: المعهد الدولي للتنمية المستدامة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة

الموقع على الإنترنت: http://www.iisd.ca/ymb/food/wsfs2009/

العدد الأول، المجلد 150، رقم 5، الثلاثاء 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2009

ملخص مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي

16-18 نوفمبر 2009

انعقد مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي في الفترة من 16-18 نوفمبر 2009 بمقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما بإيطاليا. وقد جمع مؤتمر القمة بين أكثر من 4700 من أعضاء الوفود من 180 دولة، من بينهم 60 من رؤساء الدول والحكومات، بالإضافة إلى ممثلي الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام. وقد التقى أعضاء الوفود خلال مؤتمر القمة في كل من اجتماعات الجزء رفيع المستوى وسلسلة تتألف من أربع موائد مستديرة تناولت الموضوعات الرئيسية التالية: الحد من التأثير السلبي للأزمات الغذائية والاقتصادية والمالية على الأمن الغذائي العالمي، وتطبيق إصلاحات الحوكمة العالمية للأمن الغذائي، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، والتحديات التي تواجه الزراعة والأمن الغذائي، والتدابير الخاصة بتعزيز الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك التنمية الريفية والاعتبارات الخاصة بصغار الملاك من المزارعين والتجارة.

وعقب انتهاء الجلسة السادسة والثلاثين بعد المائة (رقم 136) لمجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والتي انعقدت فيما بين 15-19 يونيو 2009 في روما بإيطاليا، تم تشكيل مجموعة عمل مفتوحة العضوية لاتخاذ الترتيبات اللازمة بشأن مؤتمر القمة. وقد تفاوضت مجموعة العمل المفتوحة العضوية أيضا على نص إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، الذي أقره أعضاء الوفود بالمؤتمر من خلال التصويت في يوم افتتاح مؤتمر القمة.

تتضمن نتائج مؤتمر القمة تقرير مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي وإعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي. ويستعرض الإعلان الأهداف الاستراتيجية والالتزامات والإجراءات ويقر مبادئ روما الخمسة للأمن الغذائي العالمي المستدام.

تاريخ موجز

مؤتمر القمة العالمي للأغذية: انعقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في الفترة من 13-17 نوفمبر 1996 في روما بإيطاليا. وقد انعقد مؤتمر القمة استجابة لاستمرار انتشار نقص التغذية والمخاوف المتنامية بشأن قدرة الإنتاج الزراعي على الوفاء بالاحتياجات المستقبلية من الغذاء. وقد جمع مؤتمر القمة بين ما يقرب من 10000 مشارك وأدى إلى إقرار إعلان روما حول الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية. ويحدد إعلان روما سبعة التزامات تضع أساس تحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع، بينما تنص خطة العمل على الأهداف والإجراءات ذات الصلة من أجل التنفيذ العملي لهذه الالتزامات. وقد قام مؤتمر القمة أيضا بصياغة الهدف المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال الجهود المستمرة التي يتم بذلها للقضاء على الجوع في جميع البلدان، بهدف خفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف بحلول عام 2015.

مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد: انعقد مؤتمر القمة هذا في روما بإيطاليا في الفترة من 10-13 يونيو 2002 وجدد الالتزام المقرر بمؤتمر قمة عام 1996. وقد ناشد أعضاء الوفود جميع البلدان بتعزيز جهودهم والاضطلاع بدور تحالف دولي في مواجهة الجوع.

المشاورة التقنية الأولى لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الطاقة الإحيائية والأمن الغذائي: اجتمع المتخصصون من أنحاء العالم في الفترة من 16-18 أبريل 2007 بمقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما بإيطاليا لمناقشة إنتاج الطاقة الإحيائية والفرص والمخاطر ذات الصلة بالأمن الغذائي والبيئة. واتفق المشاركون على أنه إذا ما تم وضع الاهتمامات البيئية واهتمامات الأمن الغذائي في الاعتبار، تستطيع الحكومات استغلال الطاقة الإحيائية كقوة إيجابية للتنمية الريفية. وقد أوصى الاجتماع بأن يصيغ المنتدى الدولي لمنظمة الأغذية والزراعة المعني بالطاقة الإحيائية مجموعة من

تصدر النشرة الإعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي عن المعهد الدولي للتنمية المستدامة <info@iisd.ca>، الناشر للنشرة الإعلامية المعنية بالتفاوض من أجل الأرض <enb@iisd.org> ©. شارك في كتابة وتحرير هذا العدد ألكسندرا كونليف، وأندري فافيلوف، الحاصل على درجة الدكتوراه، وسيمون ولف. محرر النسخة الرقمية: ديجو نوجيرا. الترجمة العربية: نها الحداد. رئيس التحرير: ليوني جوردون <leonie@iisd.org>. مدير الخدمات الإعلامية بالمعهد الدولي للتنمية المستدامة: لانغستون جيمس "كيمو" غوري السادس <kimo@iisd.org>. التمويل اللازم لتغطية نفقات هذا الاجتماع مقدم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. يمكن الاتصال بالمعهد الدولي للتنمية المستدامة على العنوان التالي: 161 Portage Avenue East, 6th floor, Winnipeg,Manitoba R3B OY4, Canada هاتف: 7700-958-204-1+؛ فاكس: 7710-958-204-1+. الآراء الواردة في هذه النشرة تعبر عن رأي كاتبيها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد الدولي للتنمية المستدامة. يمكن اقتباس أجزاء من النشرة للاستشهاد بها في منشورات أخرى، شريطة الإشارة إلى المصدر وفقا للنظم الأكاديمية المتعارف عليها. ترسل نسخ إلكترونية من النشرة إلى أصحاب الأسماء المدرجة في قوائم التوزيع (على هيئة ملفات: HTML وPDF) كما يمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط WWW-server على الموقع الإلكتروني <http://www.iisd.ca>. للحصول على معلومات عن النشرة وطلب الحصول على الخدمات الإعلامية، يرجى الاتصال بمدير الخدمات الإعلامية بالمعهد الدولي للتنمية المستدامة على عنوان البريد الإلكتروني <kimo@iisd.org>. أو هاتف رقم: 7556-536-646-1+ أو على العنوان التالي: 300 East 56th St., 11A, New York, NY 10022, USA. يمكن الاتصال بفريق العمل التابع للمعهد الدولي للتنمية المستدامة في مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي على عنوان البريد الإلكتروني <alexandra@iisd.org>.

الخطوط الإرشادية للحكومات والمستثمرين المحتملين من أجل التعامل مع صناعة الوقود الإحيائي.

الاجتماع نصف السنوي بين رؤساء وكالات الأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة: خلال الاجتماع نصف السنوي بين بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء وكالات الأمم المتحدة في الفترة من 28-29 أبريل 2008، أعلن بان خطط تطوير استراتيجية شاملة لمواجهة أزمة الغذاء العالمية. وتم تشكيل فريق العمل رفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية من خلال تنسيق وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية جون هولمز ومنسق منظومة الأمم المتحدة بشأن أنفلونزا الطيور والأنفلونزا البشرية ديفيد نبارو. وقد وضع فريق العمل رفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية، برئاسة بان وعضوية رؤساء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة التجارة العالمية، خطة عمل للمناقشة خلال المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي الذي انعقد عام 2008.

الجلسة السادسة عشر للجنة التنمية المستدامة (لجنة التنمية المستدامة – 16): انعقدت الجلسة السادسة عشر للجنة التنمية المستدامة في الفترة من 5-16 مايو 2008 في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية لمراجعة مجموعة موضوعات الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا. وقد أبرز المشاركون العلاقات بين جدول أعمال الجلسة وكل من أزمة الغذاء الحالية وتغير المناخ. وحددت الجلسة السادسة عشر للجنة التنمية المستدامة المحركات الرئيسية لزيادة أسعار الغذاء، بما في ذلك تدهور الأراضي وارتفاع تكاليف الطاقة وتغير المناخ وسوء الحصاد والمضاربة في السلع الزراعية وشروط التجارة غير المنصفة وتراجع الاستثمارات في التنمية الزراعية وتزايد إنتاج أنواع الوقود الإحيائي من المحاصيل الغذائية.

الاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أزمة الغذاء العالمية: عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة اجتماعا خاصا حول أزمة الغذاء العالمية في الفترة من 20-22 مايو 2008 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، بالولايات المتحدة الأمريكية. واتفق المشاركون على أولويات قصيرة الأجل، بما في ذلك الإجراءات الفورية التي تتخذها الجهات المانحة والحكومات للسماح للمزارعين بالوفاء بحجم الطلب على الإنتاج. وقد حددوا أيضا تدابير متوسطة وطويلة الأجل للتعامل مع أزمة الغذاء، بما في ذلك إعادة فحص كمية المساعدات التنموية الرسمية المخصصة للزراعة.

المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: التحديات الماثلة في مجالي تغير المناخ والطاقة الإحيائية: التقى أكثر من 4700 من أعضاء وفود 183 دولة في الفترة من 3-5 يونيو 2008 في روما بإيطاليا لحضور المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: التحديات الماثلة في مجالي تغير المناخ والطاقة الإحيائية. وقد أكد المشاركون على نتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد عام 1996 والهدف، الذي أكده مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي للجميع، من أجل خفض عدد عدد الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف في موعد لا يتجاوز عام 2015. وقد أكدوا أيضا على التزامهم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتضمنت نتائج المؤتمر إعلانا، تم صياغته بصورة نهائية بعد مفاوضات مطولة. وقد استعرض الأولويات والأنشطة المقترحة لاتخاذ التدابير الفورية والتدابير قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل والمتابعة والمراجعة.

مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية لعام 2008: أعرب المشاركون في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية، الذي انعقد في توياكو باليابان فيما بين 25-27 يونيو 2008، عن مخاوفهم بشأن الحاجة الملحة إلى الغذاء، وأعلنوا في بيان حول الأمن الغذائي العالمي عن تدابير لمواجهة الأسباب الجذرية للأزمة. واتفق المشاركون على التعاون مع المجتمع الدولي لإقامة شراكة عالمية بشأن الزراعة والغذاء، تتضمن جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك حكومات البلدان النامية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات المانحة والمؤسسات الدولية. وأشار المشاركون أيضا إلى التزامهم بإجراء إصلاحات شاملة بمنظمة الأغذية والزراعة من أجل تعزيز فاعليتها للمساعدة في ضمان تحقيق الأمن الغذائي للجميع.

الجلسة الخامسة والثلاثون (الخاصة) لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: في هذه الجلسة الخاصة، التي انعقدت في روما بإيطاليا في الفترة من 18-21 نوفمبر 2008، اقترح جاك ضيوف، مدير عام منظمة الأغذية والزراعة، انعقاد مؤتمر قمة عالمي لرؤساء الدول والحكومات حول الأمن الغذائي عام 2009، قبيل الجلسة السادسة والثلاثين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة. ويتمثل الهدف من مؤتمر القمة في التوصل إلى إجماع في الرأي من أجل القضاء السريع والشامل على الجوع في كوكب الأرض.

الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي للجميع: انعقد هذا الاجتماع في مدريد بأسبانيا فيما بين 26-27 يناير 2009 بهدف: التعجيل بالوفاء بالهدف الإنمائي للألفية بشأن الفقر المدقع والجوع، ومواجهة آثار تقلبات الأسعار على الفئات السكانية الضعيفة، واستعراض التقدم الذي تم تحقيقه عقب المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي الذي انعقد عام 2008. وأشار المشاركون من 126 دولة إلى دعمهم لمجموعة العمل الرفيعة المستوى بشأن الأزمة العالمية للأمن الغذائي واتفقوا على أهمية إجراء مشاورات شاملة وموسعة حول الخيارات المؤدية إلى إقامة شراكة عالمية للزراعة والأمن الغذائي والتغذية.

الجلسة السابعة عشر للجنة التنمية المستدامة: اتخذ هذا الاجتماع، الذي انعقد في الفترة من 4–15 مايو 2009 بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، قرارات بناءً على المناقشات التي دارت بالجلسة السادسة عشر للجنة التنمية المستدامة. وقد أكد المشاركون على الحاجة الماسة لتناول قضيتي الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، ضمن أمور أخرى، وأشاروا إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن المحافل المتعددة حول هذه القضية، وحول التجارة أيضا. وأدرج المشاركون إشارات إلى "الحق في الغذاء المناسب" والقضاء على الفقر في المناطق الريفية. ودعا المشاركون إلى إقامة شراكة عالمية جديدة حول الزراعة والأمن الغذائي وإلى ثورة خضراء تدعم الإنتاجية الزراعية وإنتاج الغذاء والأمن الغذائي.

مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية لعام 2009: أقر زعماء مجموعة البلدان الثمانية و34 دولة ومنظمة ووكالة دولية، خلال مؤتمر قمة مجمعة البلدان الثمانية المنعقد في لاكيلا بإيطاليا في الفترة من 8–10 يوليو 2009، بيانا مشتركا بشأن الأمن الغذائي العالمي ("مبادرة لاكيلا للأمن الغذائي"). وقد رحب البيان بالالتزامات التي قدمتها البلدان الممثلة في لاكيلا نحو حشد 20 بليون دولار أمريكي على مدار ثلاث سنوات من خلال استراتيجية منسقة وشاملة تركز على التنمية الزراعية المستدامة، مع الاحتفاظ بالتزام مشدد لضمان الحصول على المساعدات الغذائية المناسبة في حالات الطوارئ. وتتناول الاستراتيجية، ضمن أمور أخرى، التنمية الزراعية والريفية والتمويل الدائم والمتوقع وإلغاء القيود أو الضرائب الاستثنائية على صادرات الأغذية، وخاصة على الأغذية التي يتم شراؤها للأغراض الإنسانية. وقد تعهد البيان، الذي يركز على تحسين الحوكمة العالمية للأمن الغذائي، بالعمل على تنفيذ الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي بنهاية عام 2009.

الطريق إلى مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي

منتدى الخبراء الرفيع المستوى حول: كيفية إطعام العالم عام 2050: التقى أكثر من 300 متخصص دولي في روما بإيطاليا في الفترة من 12–13 أكتوبر 2009 لمواجهة التحدي المتمثل في الوفاء بحجم الطلب العالمي على الغذاء حتى عام 2050، بهدف المساهمة في المناقشات التي جرت بمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي. وقد أكد هؤلاء المتخصصون أنه من المتوقع أن يزداد حجم الطلب العالمي على الغذاء والعلف والألياف بنحو 70% خلال النصف الأول من هذا القرن. وأشاروا إلى أن الزراعة في البلدان النامية تتطلب صافي استثمارات تبلغ 83 بليون دولار أمريكي سنويا (بزيادة تبلغ نحو 50%) إذا كان لابد من توفير غذاء يكفي لإطعام سكان العالم، المتوقع أن يصل عددهم إلى 9.1 بليون شخص بحلول عام 2050. وقد تناول الخبراء التحديات المتمثلة في تغير المناخ وحجم الطلب على أنواع الوقود الإحيائي وحجم الطلب التنافسي على الأراضي والمياه، وناقشوا خيارات الاستثمارات والسياسات المناسبة لمواجهة قضية الأمن الغذائي على مدار الأربعين عاما القادمة.

الجلسة الخامسة والثلاثون للجنة الأمن الغذائي العالمي: تأسست لجنة الأمن الغذائي العالمي نتيجة لأزمة الغذاء خلال السبعينيات من القرن الماضي وبناء على توصية المؤتمر العالمي للأغذية الذي انعقد عام 1974؛ وتعد اللجنة بمثابة منتدى للأمم المتحدة لمراجعة ومتابعة السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي. وقد اتفق أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي في جلستها الخامسة والثلاثين، التي انعقدت في روما بإيطاليا في الفترة من 14–17 أكتوبر 2009، على إصلاحات واسعة النطاق تجعل من لجنة الأمن الغذائي العالمي أكثر المحافل الدولية والحكومية شمولا فيما يتعلق بالتعامل مع الأمن الغذائي والتغذية ومكونا رئيسيا للشراكة العالمية المتطورة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية. ويتم صياغة إصلاحات لجنة الأمن الغذائي العالمي بحيث تركز على رؤية ودور اللجنة بشأن التنسيق العالمي للجهود من أجل القضاء على الجوع وضمان تحقيق الأمن الغذائي للجميع.

ما قبل مؤتمر القمة والأحداث ذات الصلة: هناك ثلاثة أحداث خاصة سبقت انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي: منتدى المجتمع المدني للمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية ومنظمات المزارعين، الذي انعقد في روما بإيطاليا في الفترة من 14–16 نوفمبر 2009، ومنتدى القطاع الخاص، الذي انعقد في ميلان بإيطاليا فيما بين 12–13 نوفمبر 2009، والاجتماع البرلماني للبرلمانات القطرية، الذي انعقد في روما بإيطاليا في 13 نوفمبر 2009. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت حركة عدم الانحياز مؤتمر القمة الثاني للسيدات الأوليات للبلدان الأعضاء بحركة عدم الانحياز يوم الأحد الموافق 15 نوفمبر 2009 بمقر منظمة الأغذية والزراعة في روما بإيطاليا.

تقرير الاجتماع

الجلسة العامة الافتتاحية

تم افتتاح مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي (مؤتمر القمة) في روما في 16 نوفمبر 2009. وقد رحب جاك ضيوف مدير عام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بأعضاء الوفود القادمين لحضور مؤتمر القمة وأعرب عن امتنانه للمملكة العربية السعودية لتوفير التمويل اللازم لاستضافة مؤتمر القمة. وأكد ريناتو شيفاني، رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي، أن الحصول على الغذاء والمياه حقوقا عالمية وشجع على تجديد الاتفاقيات متعددة الأطراف من أجل القضاء على الجوع وعدم المساواة. وذكر بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، أنه لن يتحقق الأمن الغذائي بدون تحقيق الأمن المناخي وأكد على أهمية مفاوضات كوبنهاجن القادمة بشأن المناخ وعلى أهمية التوصل إلى معاهدة ملزمة من الناحية القانونية بشأن

المناخ. وذكر المحافظ جيوفاني أليمانو أن روما تفخر باستضافة مؤتمر القمة.

وقد حذر ضيوف من تضاؤل الاهتمام العالمي بقضية الجوع؛ وهو ما يتضح من خلال غياب بعض كبار زعماء العالم عن مؤتمر القمة. ودعا إلى الاستثمار بصورة أكبر في الزراعة من أجل التغلب على الجوع. وأعرب عن أمله في أن تكون لجنة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن الأمن الغذائي العالمي بمثابة المنبر الدولي الرئيسي لتناول قضية الأمن الغذائي بفاعلية.

وأكد سيلفيو برلسكوني، رئيس وزراء إيطاليا ورئيس مؤتمر القمة، على الحاجة إلى تحويل الكلمات إلى أفعال. ويتمثل أعضاء الوفود الذي تم اختيارهم لمنصب نائب رئيس مؤتمر القمة في: مهامان موسى (النيجر)، لي زينجدونج (الصين)، إيفا كجير هانسن (الدانمارك)، ميشيل باشيليت جيريا (تشيلي)، عبد اللطيف جمال راشد (العراق)، ألونزو فولجام (الولايات المتحدة)، وديفيد كارتر (نيوزيلندا). وقد أقر أعضاء الوفود جدول الأعمال (WSFS 2009/1 Rev.1) والجدول الزمني (WSFS 2009/INF/1 Rev. 1).

واستعرض محمد سعيد نوري نابيني، رئيس مجموعة العمل المفتوحة العضوية، إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، الذي أقره أعضاء الوفود من خلال التصويت.

وفي كلمته الرئيسية التي ألقاها في منتصف الصباح، حث البابا بينيدكت السادس عشر زعماء العالم على تعزيز الوعي العام بحق الجميع في الحصول على الغذاء والمياه دون تمييز، مؤكدا على الدور الهام الذي تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة في إبراز هذه الحقوق. وقد طالب بإقامة علاقات متكافئة بين البلدان لضمان قيام كل دولة بدور رئيسي، إدراكا منه لمراحل التنمية المختلفة.

إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي

يتضمن الإعلان مقدمة وفصلين حول: الأهداف الاستراتيجية، والالتزامات والإجراءات. ويبدأ الإعلان بأن يلتزم رؤساء الدول والحكومات وممثليهم باتخاذ إجراء عاجل لتخليص العالم من الجوع.

ويشير الإعلان، في المقدمة، إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع والفقر في الوقت الحالي يتجاوز 1 بليون نسمة، وأنه لابد من زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 70% لإطعام سكان العالم، المتوقع أن يتجاوز تعدادهم 9 بليون نسمة بحلول عام 2050.

ويحدد الإعلان عددا من الأهداف، ضمن الفصل الخاص بالأهداف الاستراتيجية، من أجل:

- ضمان اتخاذ إجراء قطري وإقليمي وعالمي عاجل من أجل تحقيق الهدف الإنمائي للألفية رقم 1 وهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، الذي انعقد عام 1996، والمتمثل في خفض نسبة وعدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية إلى النصف بحلول عام 2015.
- العمل من خلال الشراكة العالمية للزراعة والأمن الغذائي والتغذية، والاستفادة من الهياكل القائمة لتعزيز الحوكمة والتعاون ودعم تحسين التنسيق على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، وتنفيذ إصلاحات لجنة الأمن الغذائي العالمي، التي تعد أكثر المحافل الدولية والحكومية شمولا لضمان التزام الجهات الرئيسية والنهوض بالشراكة العالمية.
- عكس انخفاض التمويل المقدم إلى الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية في البلدان النامية ودعم الاستثمارات الجديدة.
- مواجهة التحديات المتمثلة في تغير المناخ إلى الأمن الغذائي والحاجة إلى التكيف والتخفيف من حدة المخاطر في الزراعة.

ينص الإعلان على أنه لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، سوف تعتمد الالتزامات والإجراءات على مبادئ روما الخمسة للأمن الغذائي العالمي المستدام. ويستعرض الفصل الخاص بالالتزامات والإجراءات هذه المبادئ وفقا لما يلي (يتم كتابة المبادئ الخمسة بالخط العريض، يتبعها ملخص موجز للنص الذي يلي كل مبدأ بالإعلان):

- **الاستثمار في الخطط المملوكة للدولة التي تهدف إلى توزيع الموارد على البرامج والشراكات ذات التصميم الجيد والمبنية على النتائج.** ينبغي أن يتم توضيح التحديات التي تواجه الأمن الغذائي على المستوى القطري، والاستفادة من المشاورات القائمة مع جميع الجهات المعنية الرئيسية.
- **تعزيز التنسيق الاستراتيجي على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية من أجل تحسين الحوكمة ودعم توزيع الموارد بصورة أفضل وتجنب ازدواجية الجهود وتحديد الفجوات في الاستجابات.** يتم دعم الدور الهام الذي تضطلع به لجنة الأمن الغذائي العالمي، خاصة في مجالات التنسيق على المستوى العالمي والتقاء السياسات وتقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم، بالإضافة إلى تأسيس فريق الخبراء الرفيع المستوى، الذي يتمثل هدفه في ضمان تقديم المشورة بانتظام اعتمادا على الأدلة العلمية.
- **السعي وراء توجه ثنائي المسار للأمن الغذائي يتألف من 1) إجراء مباشر للمواجهة الفورية للجوع بين الفئات الأكثر ضعفا و2) البرامج الزراعية وبرامج الأمن الغذائي**

والتغذية والتنمية الريفية المستدامة متوسطة وطويلة الأجل من أجل القضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بما في ذلك الإدراك التدريجي للحق في الغذاء المناسب. يؤكد الإعلان على حق الجميع في الحصول على الغذاء الآمن والكافي والتغذوي. وسوف يتم اتخاذ خطوات لتمكين المزارعين، وخاصة النساء وصغار الملاك من البلدان الأكثر عرضة لتغير المناخ، من التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدته من خلال التكنولوجيات والممارسات المناسبة التي تحسن من مرونة أنظمة الزراعة.

- **ضمان الدور القوي للنظام متعدد الأطراف من خلال التحسينات الدائمة في كفاءة واستجابة وتنسيق وفاعلية المؤسسات متعددة الأطراف.** يشجع الإعلان على التنسيق المكثف بين جميع وكالات الأمم المتحدة، وخاصة منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبرنامج العالمي للأغذية والمؤسسات المالية الدولية. ويتم إقرار الدور الهام الذي اضطلع به فريق العمل رفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية.
- **ضمان التزام جميع الشركاء بصفة دائمة وكبيرة بالاستثمار في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية وتوفير الموارد اللازمة في الموعد المحدد وبمصداقية كاملة تستهدف وضع خطط وبرامج متعددة السنوات.** يؤكد الإعلان على جميع الالتزامات الخاصة بتقديم المساعدات التنموية الرسمية، بما في ذلك التزام العديد من البلدان المتقدمة بتحقيق هدف تقديم المساعدات التنموية الرسمية البالغة 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي إلى البلدان النامية بحلول عام 2015. ويرحب الإعلان بالتزامات بيان لاكيلا المشترك حول الأمن الغذائي العالمي في يوليو 2009، بما في ذلك تلك الالتزامات تجاه تحقيق الهدف المتمثل في حشد 20 بليون دولار أمريكي على مدار ثلاث سنوات.

من خلال النص الكامل للإعلان، يرجى الرجوع إلى:
http://www.fao.org/fileadmin/templates/wsfs/Summit/Docs/Final_Declaration/WSFS09_Declaration.pdf

الجزء الرفيع المستوى

عقب مراسم الافتتاح، وعلى مدار فترة انعقاد مؤتمر القمة، أدلى مندوبو 148 دولة ومنظمة بكلماتهم خلال الجلسة العامة. وقد تضمن هؤلاء 42 رئيس دولة وحكومة و81 وزير وممثل وزاري و12 من ممثلي السفارات والبلدان الأخرى وتسعة من مندوبي المنظمات والوكالات المتعددة. وقد تحدث أيضا رئيس المفوضية الأوروبية ونائب رئيس وزراء السويد، التي تتولى حاليا رئاسة الاتحاد الأوروبي.

المتحدثون: تم تمثيل البلدان التالية من قبل رؤساء الدول والحكومات: الجماهيرية العربية الليبية ومصر والبرازيل وقطر وتشيلي وسلوفينيا وجويانا ومالي وسيشيل ومالاوي وأنجولا وبنجلاديش وألبانيا وزامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وسورينام وسوازيلاند وسان مارينو وباراجواي وسيراليون وتركيا والمغرب وجزر كوك وأرمينيا وأندورا وفيجي والصومال وماليزيا وكمبوديا وتركمنستان والكاميرون وإندونيسيا والصين وجنوب أفريقيا.

تم تمثيل البلدان التالية من قبل الوزراء وممثلي الوزراء: أسبانيا والاتحاد الروسي والهند وفرنسا وألمانيا والنرويج وكوبا وموريتانيا والمملكة العربية السعودية والجزائر وجامبيا والكويت ونيجيريا والنمسا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا والأردن والسنغال والبحرين ورواندا وكيرجستان والرأس الأخضر وأيسلندا وبوتان وأوغندا ومنغوليا ومولدوفا وناميبيا وليسوتو ونيوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيبال وغانا وهولندا وجمهورية إيران الإسلامية والأرجنتين ولاوس وفيتنام وصربيا وبربادوس وهاييتي والفلبين وجواتيمالا واليمن والسلفادور وسويسرا والدانمارك والبرتغال وسوريا وكينيا وجمهورية كوريا وباكستان وأوروجواي والعراق وكندا والسودان وميانمار وأيرلندا وعمان ومدغشقر وفينلندا وتايلندا وبوتسوانا وترينيداد وتوباجو وجيبوتي وبنما وإكوادور وساموا وإسرائيل ولوكسمبورج وسلوفاكيا وسانت كيتس ونيفس وجزر سليمان وبوركينا فاسو وأستراليا وليبيريا وبابوا غينيا الجديدة وكازخستان وونيوزيلندا وبليز وفلسطين.

وتحدث الممثلون الآخرون نيابة عن البلدان التالية: فنزويلا وساحل العاج وغينيا الاستوائية وكرواتيا وموريشيوس والولايات المتحدة ومالطا وقبرص والمملكة المتحدة وأفغانستان واليابان واليونان.

وقد أدلت المنظمات والوكالات التالية بكلماتها أيضا: مفوضية الاتحاد الأفريقي والصندوق المشترك للسلع الأساسية وبنك التنمية الإسلامي وفريق الاتصال المعني بإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي والمؤسسة الدولية للتنوع البيولوجي ومنظمة الحق في الغذاء ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومنظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

الكلمات: شعر أعضاء الوفود بالأسف الشديد لعدم سعي المشاركين بمؤتمر القمة وراء تحقيق الهدف المقرر بمؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 والمتمثل في خفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف بحلول عام 2015. وأشار العديد إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع قد ازداد، في الواقع، بنحو 100 مليون نسمة منذ عام 2008. ورغم أن البعض قد أشادوا بالاهتمام المتزايد بالأمن الغذائي منذ عام 2008، إلا أن آخرين قد أشاروا إلى

غياب العديد من البلدان الغنية عن مؤتمر القمة، كدليل على الافتقار إلى إلحاحية هذه القضية.

وقد اتفق العديد من أعضاء الوفود على أن الغذاء ليس عنصرا جوهريا لبقاء الإنسان فحسب، بل هو حق أساسي للإنسان. وأصرت بعض البلدان على اعتبار الأمن الغذائي والتغذوي حقا قانونيا وعلى أن القضاء على الجوع يمثل أحد قواعد القانون الدولي. وقد أشار أحد أعضاء الوفود إلى انتشار الأمراض، مثل النوع الثاني من الداء السكري وأمراض القلب والسرطان، في البلدان النامية، مؤكدا على أهمية جودة الغذاء وضمان حصول السكان في البلدان النامية على الغذاء الغني بالطاقة والمغذيات. وذكر أن ذلك يتطلب الاستثمار في مجالي التكثيف والتنويع الزراعي. وقد أكد بعض أعضاء الوفود على أهمية توفر بروتين الأسماك في الوجبات الغذائية للعديد من فقراء العالم؛ وقال أن تدهور البيئة البحرية يهدد الأمن الغذائي.

وبينما أشار أعضاء الوفود، من حين لآخر، إلى العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والمالية والغذائية، فقد ظلت كيفية تداخل مثل هذه الأزمات موضع جدل. ومع ذلك، فقد اتفق العديد من أعضاء الوفود على أن إهمال الزراعة والتنمية الريفية من قبل البلدان المتقدمة والنامية والجهات المانحة على مدار العقود الماضية قد ساهم إلى حد كبير في انعدام الأمن الغذائي وطالب بزيادة الاستثمارات. وذكر أحد الوفود أن الأمن الغذائي والتنمية الريفية يندرجان ضمن مسؤوليات العديد من الوزارات، وليس وزارات الزراعة وحدها.

وقد أكد العديد أن الزراعة تمثل أحد أقوى محركات النمو في البلدان النامية؛ ومع ذلك، فقد تدنت الموازنات على مدار العقود السابقة. وذكروا أنه ينبغي عدم خفض الاستثمار في هذا القطاع بسبب الأزمة المالية. وأشار مندوبو العديد من البلدان الأفريقية أنهم يسعون إلى تخصيص 10% من موازناتهم القطرية للزراعة، وفقا لما هو موضح بإعلان مابوتو الصادر عن الاتحاد الأفريقي عام 2003. وأبرز هؤلاء المجلات المختلفة التي تحتاج إلى الاستثمار وأكدوا على الحاجة إلى الاستثمار في صغار المزارعين من الملاك، وخاصة من النساء.

ورغم اتفاق أعضاء الوفود على أن الأمن الغذائي يمثل مشكلة قطرية وإقليمية وعالمية تتطلب تنسيق الجهود على كافة المستويات، إلا أنهم اختلفوا بشأن تحليل الجهات التي يجب أن تضطلع بالمسؤولية عن مواجهة قضية الأمن الغذائي أو بشأن الدور الذي ينبغي أن تلعبه الأطراف المختلفة. وأثارت بعض البلدان النامية قضية الديون الخاصة بهم مقابل سنوات الاستنزاف الاستعماري لمواردها، بينما ألقت بلدان أخرى اللوم على النظام الرأسمالي العالمي. وذكرت البعض ضرورة أن تتولى البلدان المتقدمة الصدارة في تقديم المساعدات المالية والتقنية من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وضرورة أن تضمن البلدان النامية توفير مناخ مناسب للاستثمار. واقترح بعض أعضاء الوفود أن مهمة البلدان المتقدمة لا تتمثل في تقديم المساعدات، بل في خلق ظروف تساعد على التنمية؛ وأكدوا على نقل التكنولوجيا وبناء القدرة والوصول إلى الأسواق. وذكرت العديد من البلدان الأوروبية ضرورة أن تقترن الموارد المتزايدة بالحوكمة الرشيدة. وقد طالب أعضاء الوفود من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء بتنظيم برامج قطرية تساهم في تحقيق الأمن الغذائي.

ناقشت البلدان النامية التوجهات الخاصة بحشد الاستثمارات؛ وأشارت بعضها إلى أن التقدم الاقتصادي في البلدان الفقيرة سوف يكون له آثار إيجابية على التجارة الدولية. واقترح أحد أعضاء الوفود شن حملة لجذب انتباه شعوب البلدان المتقدمة من أجل بناء الإرادة السياسية اللازمة لتوفير التمويل إلى العالم النامي. وذكر آخر إمكانية حشد الاحتياجات الغذائية للعديد من البلدان النامية ضمن مقترحات تجارية وقابلة للتمويل تروق للبلدان المتقدمة. واتفق آخرون على ضرورة أن تركز البلدان النامية على التجارة وصفقات الأعمال، وليس على المساعدات.

أوجز مندوبو البلدان النامية، ضمن كلماتهم، الدعم الذي يحتاجون إليه من البلدان المتقدمة. وأشار العديد منهم إلى أهمية التعاون بين الجنوب والجنوب أو التعاون الثلاثي. وطالبت البلدان النامية تقديم الدعم إلى: آليات دعم نقل التكنولوجيا، وبناء القدرة على معالجة المنتجات الأولية من أجل زيادة عائدات التصدير، والبرامج المستهدفة لزيادة الإنتاج الزراعي في البلدان الأقل نموا. وطالب أحد أعضاء الوفود القطرية منظمة الأغذية والزراعة بتقديم الدعم الخاص إلى البحث العلمي في مجال الزراعة بالبلدان النامية؛ وطالب آخر بتأسيس بنوك بذور محسنة لمواجهة قضية الأمن الغذائي. وأكد بعض المتحدثين على الحاجة إلى توفير المخزونات الدولية من الأغذية إلى جميع البلدان في أوقات الطوارئ. وسلطت البلدان الأسيوية الضوء على الاتفاقية الأخيرة لاتحاد بلدان جنوب شرق آسيا من أجل تأسيس احتياطي أرز الطوارئ لشرق آسيا. وشجع بعض أعضاء الوفود الأفريقية على إنتاج المدخلات، مثل الأسمدة، في أفريقيا.

وقامت العديد من البلدان النامية بتسليط الضوء على الإجراءات والبرامج القطرية الناجحة من أجل مواجهة انعدام الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الزراعية والريفية والتغذية. وقامت، ضمن أمور أخرى، بوصف: الاستراتيجيات القطرية لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض أعداد الذين يعانون من الفقر والجوع إلى النصف بحلول عام 2015، واستراتيجيات الأمن الغذائي التي تتضمن التنوع الاقتصادي والزراعة المستدامة، وبرامج الضمان الاجتماعي، والمحافل المشتركة بين القطاعات من أجل دمج المجتمع المدني، واستراتيجيات إصلاح الأراضي، والحوافز الضريبية، والمساعدات المقدمة إلى صغار الملاك من المزارعين، وبرامج توفير الأجهزة والمعدات، وبرامج توفير الائتمان للمزارعين. وقد وصف بعض أعضاء الوفود الاستثمارات في البنية الأساسية الريفية والأنماط

المتعددة للتكنولوجيات الملائمة للظروف المختلفة. ووصف آخرون الشراكات الإقليمية التي يشاركون بها من أجل تجنب انعدام الأمن الغذائي. وقد تم تسليط الضوء أيضا على البرنامج التفصيلي لتنمية الزراعة في أفريقيا.

وأكدت العديد من البلدان المتقدمة على الالتزامات الثنائية ومتعددة الأطراف لتحقيق الأمن الغذائي، بما في ذلك: زيادة المساعدات من أجل تحقيق الأمن الغذائي، والتنمية الزراعية والريفية، والتغذية، ووضع الأمن الغذائي على قمة أولويات بلدانهم، وإلغاء القيود المفروضة على المساعدات الغذائية. وذكرت بعض البلدان النامية أنها قد خصصت جزءا من صادراتها الغذائية إلى البلدان ذات الحاجة. وسلط البنك الإسلامي للتنمية الضوء على الاتفاقية التي أبرمها مع منظمة الأغذية والزراعة، بتاريخ 15 نوفمبر 2009، بشأن تخصيص بليون دولار أمريكي للتنمية الزراعية في البلدان الفقيرة التي تنتمي إلى كلتا المنظمتين.

كانت التجارة موضوع جدل ومناقشات هامة، حيث أكد العديد من المتحدثين على أنها تمثل جزءا لا يتجزأ من الأمن الغذائي. واعتبر قداسة البابا بنديكت السادس عشر أن الجوع هو أشد ملامح الفقر قسوة وأكثرها واقعية؛ وانتقد ضعف الآليات الحالية للأمن الغذائي وشجع على تحسين إمكانية وصول البلدان الفقيرة إلى الأسواق. وأشار مندوبو العديد من البلدان النامية إلى قدرة بلدانهم على تصدير الأغذية، ولكنهم ذكروا أن الافتقار إلى الوصول إلى الأسواق، بالإضافة إلى ضعف التنظيم الإقليمي وعدم كفاية المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي، يعوق هذه القدرة.

وذكر بعض أعضاء الوفود ضرورة إنتاج الغذاء في الأقاليم الأكثر ملاءمة وكفاءة، التي تتطلب نظاما تجاريا يسمح للأغذية بالانتقال بحرية. وحذر البعض من أن سياسات دعم الأمن الغذائي على أساس الاكتفاء الذاتي تقوض من القوة الشرائية – اللازمة للحد من الفقر – وأكدوا على أن التجارة تمثل مكونا أساسيا من المجموعة الشاملة لتحقيق الأمن الغذائي. وقد حثت العديد من البلدان على ما يلي: لوائح التجارة التي تتسم بالشفافية وعدم التمييز، ومحاربة المضاربات في أسعار الأغذية، ووصول البلدان النامية إلى الأسواق، وإلغاء المساعدات. وأكد البعض على أن الأمن الغذائي يعد بمثابة مسؤولية قطرية. وقد طالبت البلدان المتقدمة والنامية، على حد سواء، بالتوصل إلى نتائج ناجحة لجولة الدوحة بشأن مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

وقد سلط العديد من أعضاء الوفود الضوء على العلاقة بين الغذاء والأمن العالمي، حيث أكد البعض على عدم إمكانية تحقيق الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون في ظل الجوع الذي تعاني منه الشعوب. وقد استعرض البعض أيضا التحديات التي تحيط بالمشاركة في المياه عبر الحدود الإقليمية، وخاصة في إطار السياق المتنامي لندرة المياه. وأشار البعض إلى أن التعاون الدولي بين الحكومات استجابة للأزمة المالية قد أدى إلى تجنب الركود الاقتصادي، وأكدوا على الحاجة إلى التعاون لتحقيق الأمن الغذائي من أجل منع وقوع كارثة اجتماعية.

وأكد العديد من المتحدثين على أن الأمن الغذائي يعد جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة. وأشار هؤلاء أيضا إلى العلاقة بالتنوع البيولوجي والتصحر وتدهور الأراضي. وقد أثارت العلاقة بين الأمن الغذائي وتغير المناخ مناقشات هامة. وأكد أعضاء الوفود على آثار تغير المناخ على كل من الزراعة والأمن الغذائي، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تضطلع به الزراعة في التخفيف من حدة تغير المناخ. وسلطت العديد من البلدان الضوء على الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية على سكانها؛ وأكدت الدول والبلدان النامية الجزرية الصغيرة الواقعة في الأقاليم الجافة تعرضها لتلك الآثار المدمرة بصفة خاصة. وفيما يتعلق بالوقود الإحيائي، أكد بعض أعضاء الوفود على آثاره الضارة بالأمن الغذائي، بينما ذكر آخرون أن الإنتاج الخاضع للرقابة واستخدام الجيل الثاني من أنواع الوقود الإحيائي يمكن أن يساعد في التخفيف من حدة تغير المناخ ويدعم التنمية الريفية.

وأكد بعض أعضاء الوفود على ضرورة أن تتناول مفاوضات كوبنهاجن القادمة بشأن تغير المناخ قضية الأمن الغذائي، وأشار البعض إلى ضرورة أن تتمثل إحدى النتائج الرئيسية للمفاوضات في حشد التمويل الإضافي للأمن الغذائي. وذكر عدد من البلدان النامية أنها كانت بحاجة إلى التمويل من أجل تكييف أنظمة إنتاج الغذاء الخاصة بها في سياق تغير المناخ. وأكد وفد إحدى البلدان المتقدمة على الحاجة إلى تعزيز البحوث وتبادل المعارف بشأن الزراعة، وخاصة فيما يتعلق بتبعات تغير المناخ. وقد أعرب العديد من أعضاء وفود البلدان المتقدمة والنامية، على حد سواء، عن أملهم في التوصل إلى نتيجة إيجابية خلال مفاوضات كوبنهاجن بشأن المناخ، حيث أصر عدد قليل من تلك البلدان على ضرورة التوصل إلى اتفاقية ملزمة من الناحية القانونية.

وفيما يتعلق بإعلان مؤتمر القمة، أشار العديد من أعضاء الوفود إلى تضاؤل فاعليته إلى حد كبير مقارنة بالمسودة الأصلية. ومع ذلك، فقد رحب آخرون بمبادئ الإعلان وذكروا أنها نقطة بداية جيدة قد تفتح عصرا جديدا وواعدا من الالتزام العالمي. وأشار آخرون إلى انتشار مؤتمرات القمة والإعلانات وذكروا أن الإعلان يمكن وينبغي أن يكون بمثابة نقطة انطلاق لوضع أهداف قابلة للقياس وأطر زمنية للعمل الملموس فيما يتعلق بتوجهات الأمن الغذائي قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

وأشار أعضاء الوفود إلى نقاط الضعف التي يتضمنها الإعلان حول قضايا تتضمن: المضاربات في أسواق السلع المستقبلية الآجلة، وأنواع الوقود الزراعي الإحيائي، وأجور المزارعين وظروف العمل، والآثار السلبية للزراعة الموجهة نحو التصدير على صغار الملاك

من المزارعين. وأشاد البعض بتقدير الإعلان للخطوط الإرشادية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لعام 2004 من أجل الدعم التدريجي لمبدأ الحق في الغذاء المناسب في سياق الأمن الغذائي القطري.

وأكد البعض على الحاجة إلى توجهات شاملة وموجهة نحو العمل من أجل تحقيق الأمن الغذائي، مع توضيح المسؤوليات المنوطة بالمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمنظمات متعددة الأطراف والجهات الرئيسية الأخرى ذات الصلة. وقام آخرون بتسليط الضوء على الحاجة إلى نظام حوكمة عالمي قائم على المشاركة ومركزية الأمم المتحدة. وأكد هؤلاء على أن الحوكمة الرشيدة ضرورية لضمان استمرارية آثار الاستثمار. وفي هذا الصدد، رحب أعضاء الوفود بإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، رغم تأكيد البعض على الحاجة إلى الرقابة والإشراف على الإصلاحات من أجل ضمان تحسين الحوكمة العالمية. وأعرب البعض عن أملهم في أن تصبح لجنة الأمن الغذائي العالمي بمثابة المنتدى الدولي الرئيسي لتطوير حلول الأمن الغذائي، بينما آكد عديدون على الحاجة إلى التوسع في عدد وأنماط الأطراف المشاركة لضمان التوصل إلى سياسات جزئية موجهة نحو احتياجات الأقاليم والمجتمعات.

وأكد العديد من أعضاء الوفود على الأدوار الرئيسية التي ينبغي أن يضطلع بها فريق العمل رفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة والمعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والشراكة العالمية المتطورة للزراعة والأمن الغذائي والتغذية. وقد طالب العديدون بتحسين عملية التنسيق بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وذكروا أيضا أنه رغم عدم قدرة أي مؤسسة على تحقيق الأمن الغذائي بمفردها، يمكن أن تلعب منظمة الأغذية والزراعة دورا أكثر فاعلية في تنسيق جهود المؤسسات ذات الصلة. وأوصى البعض بأن تتولى منظمة الأغذية والزراعة تعزيز التعاون مع القطاع الخاص.

أشارت بعض البلدان إلى أن العمل الفعلي يتطلب استثمارات فعلية وأشادت بالتعهدات التي تم تقديمها في لاكيلا بجمع 20 بليون دولار أمريكي على مدار ثلاث سنوات من أجل تحقيق الأمن الغذائي؛ ومع ذلك، فقد ذكر البعض أن هذه المبالغ وحدها لا تكفي لمعالجة المشكلة ولم يتم جمعها بعد. وقامت البلدان النامية بحث البلدان المتقدمة على توفير تلك الأموال في الموعد المحدد. وأكد بعض الوفود على الحاجة إلى تحديد مبادئ لاستثمار الأموال، بينما أكد آخرون على ضرورة عدم توزيع الأموال في صورة هبات للإغاثة أو في صورة تحويلات زراعية.

يرجى الرجوع إلى الموقعين الإلكترونيين:

http://www.iisd.ca/download/pdf/sd/ymbvol150num5e.pdf و http://www.iisd.ca/download/pdf/sd/ymbvol150num6e.pdf للحصول على تغطية أكثر استفاضة للجزء رفيع المستوى.

الموائد المستديرة

انعقدت خلال مؤتمر القمة أربع موائد مستديرة للمناقشات، يتم تلخيصها فيما يلي:

المائدة المستديرة رقم 1: تناولت هذه المائدة المستديرة، التي انعقدت بتاريخ 16 نوفمبر، الآثار السلبية للأزمات الغذائية والاقتصادية والمالية على الأمن الغذائي العالمي (انظر ورقة المفاهيم (WSFS/2009/RT/1). وقد شارك كل من وزير الزراعة الأردني سعيد مصري ووزير التعاون الدولي الكندي بيفرلي أودا في رئاسة المائدة المستديرة. وقد قدم أربعة محاضرين عروضا: جوزيت شيران، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، وفاشي أجاي من مؤسسة الزراعة أولا، ووكوس ريشيل، مدير عام مكتب التعاون المعني بالمساعدات الأوروبية بالمفوضية الأوروبية، وأميت روي، الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول للمركز الدولي لخصوبة التربة والتنمية الزراعية.

وقد أكد المحاضرون والمشاركون على دور صغار الملاك من المزارعين في تحقيق الأمن الغذائي. وأشاروا إلى أن أغلبية صغار الملاك من النساء وقاموا بتسليط الضوء، ضمن أمور أخرى، على: عدم قدرتهم على تحمل آثار الأزمة الاقتصادية والمساعدات الزراعية التي تقدمها البلدان المتقدمة والحاجة إلى الاستثمار في الأسواق المحلية للأغذية، عن طريق توزيع المساعدات بصورة جزئية من خلال منظمات المزارعين وأهمية الوصول إلى المعلومات والمدخلات الخاصة بالأسواق، وخاصة الأسمدة.

وفيما يتعلق بكيفية الاستجابة لأزمات الأمن الغذائي، قام المشاركون بالتمييز بين الإجراءات اللازمة لمواجهة: عدم توافر الغذاء وعدم إمكانية الوصول إلى الغذاء نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية، وعدم إمكانية الوصول إلى الغذاء بسبب عدم قدرة المزارعين على الوصول إلى الأسواق. وأكد المشاركون أيضا على الحاجة إلى تحسين أنظمة الإنذار المبكر وتطوير شبكات الأمان الغذائي؛ وطالبوا بتحسين المعلومات الإحصائية من أجل تحديد البلدان ذات الحاجة والإجراءات اللازمة؛ وأشاروا إلى أنه في أعقاب الأزمة الغذائية، ينبغي أن تتحول الشراكات من عمليات الإغاثة إلى التنمية؛ وأوصوا بالتخطيط على المستوى القطري وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

للحصول على ملخص أكثر استفاضة حول المائدة المستديرة، راجع الموقع الإلكتروني:

http://www.iisd.ca/download/pdf/sd/ymbvol150num5e.pdf

المائدة المستديرة رقم 2: ناقشت هذه المائدة المستديرة(انظر ورقة المفاهيم WSFS/2009/RT/2)، التي انعقدت بتاريخ 17 نوفمبر، إصلاح الحوكمة العالمية دعما لاستراتيجيات الأمن الغذائي. وقد شارك كل من وزير التنمية الزراعية البرازيلي جيلهيرم كاسل والمفوض الأوروبي للزراعة والتنمية الريفية ماريان فيشر بويل في رئاسة المائدة المستديرة. وقد تمثل المحاضرون في: الممثل الدائم المناوب للأرجنتين بمنظمة الأغذية والزراعة ماريا ديل كارمن سكويف، والمدير التنفيذي لفريق العمل المعني بالتحات والتكنولوجيا والتركيز بات موني، والمستشار الخاص لمؤسسة إم. إس. سواميناثان أوما ليلي، والمستشار الخاص لكوفي أنان رئيس تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا تسفاي تيكل.

وقد ناقش المشاركون عملية إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، حيث ذكروا أن تلك هي اللحظة الحاسمة في تاريخ منظمة الأغذية والزراعة بسبب الزيادة الحالية في مشاركة المؤسسات متعددة الأطراف والمجتمع المدني. وقد أوصوا بتوعية والوصول إلى عدد أكبر من صانعي القرار ومشاركة الوكالات الدولية. واقترحوا أيضا أن تقوم لجنة الأمن الغذائي العالمي باستعراض تقييمها لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية.

وفيما يتعلق بالحوكمة العالمية للأمن الغذائي، قام المشاركون: بتسليط الضوء على دور الشراكات والترحيب بتوجه الاستعانة بأطراف جدد، وخاصة المجتمع المدني والأعراب عن أملهم في أن تؤدي مناقشات الحوكمة إلى تضافر الجهود، وخاصة على المستوى القطري والمطالبة بحوكمة عالمية منظمة والتنسيق بين المستويات القطرية والإقليمية والعالمية والتأكيد على دور الخبراء والمطالبة بالاستجابة لتقلبات الأسعار.

للحصول على ملخص أكثر استفاضة حول المائدة المستديرة، راجع الموقع الإلكتروني:
http://www.iisd.ca/download/pdf/sd/ymbvol150num6e.pdf

المائدة المستديرة رقم 3: تناولت هذه المائدة المستديرة، التي انعقدت بتاريخ 17 نوفمبر، علاقة الزراعة والأمن الغذائي بسياسات التخفيف من حدة المخاطر والتكيف (انظر ورقة المفاهيم WSFS/2009/RT/3). وقد شارك رئيس وزراء بنجلاديش حسينة واجد ووزير الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة الأسترالي توني بيرك في رئاسة المائدة المستديرة. وقد تمثل المحاضرون في م. س. سواميناثان رئيس مؤسسة إم.إس. سواميناثان، ومحمد صلح مدير عام المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، وفلورين فلادو مسؤول برنامج اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وجير بيرجكامب مدير عام المجلس العالمي للمياه.

وذكر المحاضرون والمشاركون أن السياسات الحراجية والزراعية المستدامة يمكن أن تفيد في الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتنوع البيولوجي والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه. وقد حددوا مجالات العمل ذات الأولوية: مرونة أنظمة إنتاج الغذاء والأنظمة الإيكولوجية، والمحافظة على الموارد الوراثية، والإدارة المتكاملة للآفات والأمراض.

وفيما يتعلق بالتكيف، فقد اقترح المشاركون أن يكون تنوع الإنتاج الغذائي وإمدادات المياه بمثابة حجز الزاوية وطالبوا بتعزيز التعاون بين البلدان الأكثر عرضة للمخاطر. وقدموا أيضا أمثلة على التخطيط الفعال لعمليات التكيف، بما في ذلك بناء السيناريو الإقليمي وتوسيع نطاق التنوع الوراثي واستحداث أنواع محاصيل للسيناريوهات المناخية المختلفة وبناء احتياطي المياه اللازم للري والماشية. وناقش المشاركون مساهمات الزراعة في التخفيف من حدة المخاطر وأكدوا على أولوية الوفاء بحجم الطلب العالمي على الغذاء؛ وطالبوا بحوافز للزراعة المستدامة وإدارة الغابات في النظام المناخي؛ وشجعوا على إجراء البحوث حول الممارسات الزراعية الملائمة مناخيا.

للحصول على ملخص أكثر استفاضة حول المائدة المستديرة، راجع الموقع الإلكتروني:
http://www.iisd.ca/download/pdf/sd/ymbvol150num6e.pdf

المائدة المستديرة رقم 4: تناولت المائدة المستديرة رقم 4، التي انعقدت بتاريخ 18 نوفمبر، تدابير تعزيز الأمن الغذائي العالمي (انظر ورقة المفاهيم WSFS/2009/RT/4). وقد وصفت رئيسة وزراء موزمبيق لويزا دياس ديوجو، خلال كلمتها الرئيسية، تجربة بلادها في دعم إنتاج الغذاء وأكدت على تخصيص الموارد ووضع نظام مالي ريفي وإقامة السلام والاستقرار السياسي وتحقيق الريادة.

ووصف الرئيس المشارك للمائدة المستديرة كارل دي جوشت، المفوض الأوروبي للتنمية، السياسات التجارية للاتحاد الأوروبي باعتبارها سياسات غير مشوبة وأكد على حاجة صغار المزارعين إلى البنية الأساسية والسياسات المالية الداعمة. وذكرت الرئيسة المشاركة تينا جومات بيترسون، وزيرة الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك بجنوب أفريقيا، أن الإنتاج الزراعي يمثل حجر زاوية التنمية الاقتصادية واقترحت إقامة شراكات لزيادة الإنتاج وضمان سلامة الغذاء. وذكر كنايو نوانزي، رئيس الاتحاد الدولي للتنمية الزراعية، أن الأمن الغذائي يعد جزءا لا يتجزأ من الأمن الدولي. وسلط الضوء على الاستثمار الدائم والبحوث والوصول إلى الأسواق. وتحدث

كليمنز بونكامب، مدير شعبة الزراعة والسلع الأساسية بمنظمة التجارة العالمية، عن الجوانب الإيجابية للتجارة؛ وحذر من سياسة الحماية الجمركية ومبدأ الاكتفاء الذاتي وأوضح وضع مفاوضات الدوحة. وذكر جواكيم فون براون، مدير عام المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، أن البحوث الخاصة بقصص النجاحات المثبتة قد برهنت على وجود ملامح مشتركة، مثل التركيز على العلم والتكنولوجيا وحوافز القطاع الخاص والاستثمارات والريادة. وذكرت كارين سيريز، رئيسة لجنة المزارعات بالاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، ضرورة أن تدعم السياسات التجارية صغار المزارعين ضمن سلسلة القيمة الغذائية.

وقد ناقش الوزراء وأعضاء الوفود الآخرون، بصفة خاصة، ما يلي: الزراعة كجزء من مجموعة السياسات الشاملة، والتنمية الريفية المتكاملة، وتدابير دعم إنتاج الغذاء، ووصول صغار المزارعين إلى الأسواق، وزراعة الكفاف الأسرية، ونظام حيازة الأراضي، والقيود المفروضة على التجارة، ونزع ملكية الأراضي تحسبا لزيادة ندرة الغذاء، وآثار تغير المناخ، ودور المرأة.

ختام مؤتمر القمة

قام ممثلو الأحداث التي سبقت انعقاد مؤتمر القمة، صباح يوم الأربعاء، بتلخيص مساهماتهم في مؤتمر القمة ومواجهة انعدام الأمن الغذائي. وتتضمن نتائج اجتماع أعضاء البرلمان توصيات خاصة بما يلي: تبني أطر قانونية وتشريعية لحماية الحق في الغذاء وتمكين المرأة، بما في ذلك ضمان حصولها على الأراضي والائتمان ووصولها إلى الأسواق ووضع موازنة للأمن الغذائي والسعي وراء تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. وقد اتفق المشاركون في اجتماع القطاع الخاص على إقرار ميثاق يتناول القضايا ذات الصلة بالإنتاجية والفاعلية والاستدامة وسلاسل القيمة الغذائية وممارسات العمل وإقامة الشراكات والسياسات المواتية. وقد اتفقوا على أن يكون مؤتمر Expo 15، والذي يحمل عنوان "لإطعام الكوكب، طاقة من أجل الحياة" والمزمع انعقاده عام 2015 في ميلان بإيطاليا، بمثابة محفل هام لتنسيق العمل العالمي والمحلي من أجل تعزيز الأمن الغذائي. ويشير الإعلان الصادر عن اجتماع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، ضمن أمور أخرى، إلى: الحاجة إلى سيادة الغذاء والحق في الغذاء المتوفر الذي يسهل الوصول إليه والغني بالعناصر الغذائية والمقبول من الناحية الثقافية، وإمكانية أن تصبح لجنة الأمن الغذائي العالمي الهيئة الدولية الأكثر شمولا للأمن الغذائي ضمن منظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الافتقار إلى التمويل الكافي لتمكينها من تحقيق هذا الهدف، والعمل اللازم داخل لجنة الأمن الغذائي العالمي لضمان تحقيق الترابط بين الأجهزة المختلفة ضمن البنية الأساسية العالمية للأمن الغذائي.

وقد قام مساعد مدير عام منظمة الأغذية والزراعة ألكسندر مولر بتلخيص الموائد المستديرة الأربعة التي انعقدت خلال مؤتمر القمة.

وقرأت مارسيلا فيلاريل، من منظمة الأغذية والزراعة، مسودة رسالة مؤتمر قمة السيدات الأوليات للبلدان الأعضاء بحركة عدم الانحياز، الذي انعقد في روما في 15 نوفمبر 2009. وقد أكدت أن المشاركات يمثلن أكثر من 2 بليون امرأة من البلدان النامية، مشيرة إلى أهمية الزراعة والتنمية الريفية في تحقيق الأمن الغذائي. وأوضحت فيلاريل أن المشاركات قد أشرن إلى ضرورة أن تضطلع المرأة بدور حيوي، ولكنها تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى الموارد الأساسية، بما في ذلك الأراضي والتمويل والمدخلات التكنولوجية؛ وطالبت الحكومات بتحديد أولويات الأمن الغذائي وطالبت وكالات الأمم المتحدة بتوفير إطار لبناء قدرة المرأة، بما في ذلك الظروف القانونية والمؤسسية لإمكانية وصول المرأة إلى الموارد وتحديد أفضل الممارسات وإعداد بيانات مفصلة حسب النوع الاجتماعي ودعم التعاون بين البلدان والمنظمات مع التركيز على المرأة.

وقد وجه ضيوف الشكر إلى جميع أعضاء الوفود على مشاركتهم وتحمسهم وعلى إقرار إعلان مؤتمر القمة بإجماع الآراء. وذكر أنه قد تم اتخاذ خطوات هامة نحو تحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من الجوع؛ وحث جميع البلدان على اتخاذ تدابير ملموسة وملحة، رغم أن الإعلان لم يحدد حجم الأهداف أو المواعيد النهائية لتحقيقها. وقد اختتم مؤتمر القمة في الساعة 12:44 مساءً بعدما ذكّر المشاركين بأن "الجوعى لا يستطيعون الانتظار".

الاجتماعات القادمة

المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أو الأطراف بروتوكول كيوتو: سوف ينعقد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP 15 وبروتوكول كيوتو COP/MOP 5 في الفترة من 7-18 ديسمبر 2009 في كوبنهاجن بالدانمارك, وسوف تتزامن هذه الاجتماعات مع الاجتماع الحادي والثلاثين للهيئات الفرعية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي ظل "خارطة الطريق" التي تم الاتفاق عليها بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، الذي انعقد في بالي في ديسمبر 2007، من المتوقع أن يضع مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP 15 وبروتوكول كيوتو COP/MOP 5 الصياغة النهائية لاتفاقية بشأن إطار مكافحة تغير المناخ في أعقاب 2012 (حينما تنتهي فترة الالتزام الأول لبروتوكول كيوتو). للحصول على المزيد من المعلومات، اتصل بأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ هاتف: 1000-815-228-49+؛ فاكس: 1999-815-228-49+؛ بريد إلكتروني: secretariat@unfccc.int؛ موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت: http://unfccc.int//meetings/unfccc_calendar/items/2655.php?year=2009 .

مؤتمر قمة أقاليم العالم بشأن الأمن الغذائي: سوف ينعقد هذا الاجتماع في الفترة من 18–19 يناير 2010 في داكار بالسنغال. وسوف يساعد مؤتمر القمة، الذي يتم تنظيمه استنادا إلى الاستبيان المرسل إلى أقاليم العالم من أجل جمع المعلومات حول القضايا ذات الصلة بالغذاء، على تحديد المجالات التي يمكن من خلالها أن يوفر التعاون بين الأقاليم قيمة مضافة للمبادرات القطرية والدولية. وسوف يجمع مؤتمر القمة بين ممثلين من السلطات المحلية والحكومات القطرية والمنظمات الدولية لاقتراح حلول مبتكرة لمواجهة انعدام الأمن الغذائي. للحصول على المزيد من المعلومات، اتصل بـ: ماري إمبز؛ بريد إلكتروني: marie.imbs@crpm.org ؛ موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت: http://www.regionsfoodsummit.org/en/index.php.

المؤتمر العالمي المعني بالبحوث الزراعية من أجل التنمية: سوف ينعقد هذا المؤتمر من قبل المنتدى العالمي للبحوث الزراعية في مونبلييه بفرنسا في الفترة من 28–31 مارس 2010. وسوف يقدم المؤتمر خطة عمل واستراتيجية عالمية لتحسين البحوث الزراعية من أجل تعظيم الأثر على التنمية، وخاصة بين الفقراء. وسوف يتم إقرار هذه الخطة والاستراتيجية من خلال المشاورات المنعقدة مع ممثلي مجموعة عريضة من الجهات البحثية الزراعية حول العالم. للحصول على المزيد من المعلومات، اتصل بأمانة المنتدى العالمي للبحوث الزراعية؛ هاتف: 3413-5705-06-39+؛ فاكس: 3898-5705-06-39+؛ بريد إلكتروني: gcard2010@fao.org؛ موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت: http://www.egfar.org/egfar/website/gcard.

مؤتمر القمة المعني بالغذاء في المحيط الهادي: تنسيق العمل من أجل تحقيق الأمن الغذائي بالمحيط الهادي: من المزمع أن تنعقد هذه القمة في أبريل 2010 وتهدف إلى الجمع بين القادة في مجالات الصحة والزراعة والصناعة المعنية بالأمن الغذائي. وسوف يتم الانتهاء من صياغة إعلان المحيط الهادي بشأن الأمن الغذائي وخطة العمل المصاحبة له. وقد تم تشكيل فريق العمل المعني بالأمن الغذائي بالمحيط الهادي ليكون بمثابة هيئة تحضيرية. للحصول على المزيد من المعلومات، اتصل بـ: كولين بيل؛ بريد إلكتروني: bella@who.int؛ موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت: http://foodsecurepacific.org/summit.html.

مؤتمر قمة قادة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة 2010: سوف ينعقد مؤتمر القمة القائم على الدعوة فقط في الفترة من 24–25 يونيو 2010 في نيويورك. وسوف يجمع بين قادة جميع القطاعات من أجل تنشيط دور العمل والاستثمار المسؤول في تحقيق التحول اللازم إلى الأسواق الأكثر استدامة وشمولا. وسوف يتناول مؤتمر القمة، ضمن أمور أخرى، تحدي تغير المناخ ومدى التقدم في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. للحصول على المزيد من المعلومات، اتصل بـ: نيسا ويلان: Whelan@un.org ؛ المسؤول الصحفي: ماثياس ستاوسبيرج؛ هاتف: 2423-367-917-1+؛ فاكس: 1207-963-212-1+؛ بريد إلكتروني: stausberg@un.org ؛ موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت: http://www.unglobalcompact.org/newsandevents/2010_Leaders_Summit/index.html.

مؤتمر قمة مجموعة الثمانية لعام 2010: سوف ينعقد مؤتمر القمة هذا في الفترة من 25–27 يونيو 2010 في موسكوكا، أونتاريو، كندا. ومن المتوقع أن يتم تقديم أول تقرير مساءلة بشأن التنمية في أفريقيا. الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت: http://www.canadainternational.gc.ca/g8/index.aspx.

المسرد

CFS	لجنة الأمن الغذائي العالمي
ECOSOC	مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي
EC	المفوضية الأوروبية
EU	الاتحاد الأوروبي
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
HLTF	فريق العمل رفيع المستوى
IFAD	الاتحاد الدولي للتنمية الزراعية
IMF	صندوق النقد الدولي
MDG	الهدف الإنمائي للألفية
ODA	المساعدات التنموية الرسمية
WFP	برنامج الأغذية العالمي
WTO	منظمة التجارة العالمية